طبق الاصل

مؤيد نعمة

هل ينجح الاتحاد الأفريقي في اختبار حل أزمة دارفور؟

تحت عنوان (دارفور اختيار مبكر للاتحاد الأفريقي) كتبت صحيفة الغارديان موضوعاً قالت فيه: ان الأزمة الإنسانية في السودان سلطت الأضواء على الاتحاد الأفريقي الجديد، وقالت: إن مجيء الاتحاد الأفريقي يمكن وصفه بأنه حدث ذو أهمية كبيرة في التطور المؤسساتي للقارة الأفريقية، ففي التاسع من أيلول عام ١٩٩٩، أصدر قادة دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية إعلاناً أطلقوا عليه / إعلان سيرت / دعوا فيه إلى تأسيس الاتحاد الأفريقي بهدف مشترك هو تسريع عملية التكامل في القارة وتمكينها من أن تلعب دورها الصحيح في الاقتصاد العالمي والتوجه نحو المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي ضاعفتها بعض الجوانب السلبية للعولمة.

ولعل من سلبيات منظمة الوحدة الأفريقية القديمة أنها أصبحت نادياً يلتقي فيه القادة الأفارقة ليصفع بعضهم بعضاً أو يتبادلوا الإهانات ويصدروا القرارات الحمق ثم يعودوا إلى دولهم لتدمير بلدانهم.

لقد شكلت الدول الأفريقية، الاتحاد الأفريقي بدفع من ليبيا وبقيادة جنوب أفريقيا، ومنحته رؤية وصلاحيات أوسع بكثير من منظمة الوحدة الأفريقية، وألغي المبدأ القديم الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحلت محله مطالبات بالتقصي والتدخل في حكم الدول الأخرى. وبدأ الحكام الأفارقة بطرح المشاكل الأفريقية العميقة التي تتضمن إحلال السلام في المناطق المضطربة مثل دارفور بسبب السخط الذي تبديه شعوبهم وشعورهم بالخجل الشديد من صورة أفريقيا عالمياً.

وحول دور الاتحاد الأفريقي بخصوص أزمة دارفور كتب ريتشارد داودن في صحيفة ميركوري الجنوب - أفريقية يقول: إن الاتحاد الأفريقي يعمل الآن سعياً لجمع الأطراف المحتربة على طاولة المفاوضات وإقناع الخرطوم بقبول قوات حفظ السلام الأفريقية المكونة من الفي رجل لمراقبة أمن المنطقة ومن جانبه دعا أوليسيغان أوباسيخا رئيس نايجيريا، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، دعا حكومة الخرطوم والمتمردين لإرسال موفديهم إلى العاصمة النايجيرية أبوجا، وتعزيز عملية السلام في القارة، في حين قالت الحكومة السودانية ومجموعات التمرد الأساسية انها ستنتظر القمة، ولكن لا يزال كلا الجانيين يتبادلان التهم بارتكاب الأعمال الوحشية وخرق اتفاقية وقف إطلاق النار مما يجعل قضية السلام تبدو بعيدة الاحتمال، وحول الوجود العسكري في دارفور، قالت وكالة الصحافة الفرنسية ان أول قوة أجنبية وصلت إلى دارفور في الخامس عشر من آب كانت (١٥٠) رواندياً تعهدوا باستخدام القوة لحماية المدنيين من المجازر وكانوا طليعة قوة الانتشار المكونة من (٣٠٠) شخص لحماية البعثة المكونة من مراقبي وقف إطلاق النار ومراقبي حقوق الإنسان، التي قالت عنها السودان ان القوات الأجنبية ليست قوات حفظ سلام، في حين أوضح الرئيس الرواندي (بول كاغيم) أن هذه القوات مكلفة أيضاً بحماية لاجئي دارفور.

وعن الانتقادات التي يمكن توجيهها للمنظمة قال ديفيد بلير مراسل صحيفة الديلي تليغراف في السودان: انه كان هناك سخط عالمي على اثر التعليقات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة حول قضية دارفور قبل بضعة أشهر، مما دفع الاتحاد الأفريقي إلى بذل الجهود الدبلوماسية الحالية لتغيير صورة القارة المعروفة باستهانتها بالحياة البشرية.. وفيما يخص منظمة الوحدة الأفريقية، فإنها كانت تعمل على إضعاف القارة من خلال الحروب الأهلية التي أثرت بشكل كبير في الموارد المادية والبشرية للقارة، وعندما أعيد تسمية المنظمة لتصبح (الاتحاد الأفريقي) توقعت الشعوب أن تشهد تغييرات حقيقية، لكن كل ما رأيناه تحسناً محدوداً، دلت قضية دارفور على ذلك بشكل واضح. وفي افتتاحية (هذا اليوم) النايجيرية تساءلت الصحيفة هل تسعى المنظمة اليوم لتكون أكثر استجابة؟ إن دارفور ينبغي أن تكون درساً موضوعياً للاتحاد الأفريقي في استجابته للحاجة إلى ضمان عدم ظهور صراعات سياسية مماثلة ومشاكل لوجستية ومعوقات أخرى، عندما تستقر القوات الأفريقية بشكل نهائي في عام ٢٠١٠.

أما هدف الاتحاد الأفريقي الحالي فهو عزمه على نشر خمسة ألوية على المناطق التي قسم القارة على وفقها، ويضم اللواء (٥) آلاف شخص وهو أدنى مستوى من التعداد في التنظيم العسكري القادر على القيام بعمليات طويلة.

وفي حال تمكن مثل هذه القوات القوية البقاء مدة أسبوعين في المناطق المحددة لها، فقد تحصل القارة على مصداقية عالمية حقيقية في جهودها الرامية إلى حفظ السلام هناك. وفي السودان قال مراسل الديلي تلغراف ديفيد بلير: أن احتمال فرض العقوبات الدولية على السودان بات وشيكاً عندما قال مبعوث الأمم المتحدة في الخرطوم، ان أي تقدم في نزع أسلحة ميليشيا الجنجويد في دارفور لم يتحقق. وان مئات من اللاجئين الذين وصلوا إلى تشاد قالوا ان القوات الحكومية بالتعاون مع ميليشيا الجنجويد شنت المزيد من الهجمات على قراهم باستخدام طائرات الهليكوبتر، وكان قرار مجلس الأمن قد أعطى في الشهر الماضي السودان استحقاق التاسع والعشرين من آب موعداً أخيراً لوقف أعمال الجنجويد وقالت الأمم المتحدة في هذا الصدد ان مبعوثاً للمنطقة (جان برونك) عبر في آخر المحادثات بينه وبين الوزراء السودانيين عن اهتمامه بحقيقة أن ميليشيا الجنجويد لا تزال فاعلة ولا تزال تشكل تهديداً وأن رجالاً مسلحين يطلقون على انفسهم (جيش تحرير السودان) ارتكبوا أعمالاً وحشية، وأن السودان لم تف بوعدها في خلق الأمن حول (١١) منطقة في دارفور من ضمنها معسكر مورني للاجئين حيث يعيش (٧٥) ألف شخص في ملاجيء دغلية، وكان وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل قد وعد بأن تكون الخطة سارية المفعول غير أن برونك قال ان الأمم المتحدة سوف تنتظر ما سوف تثمر عنه هذه التحركات ميدانياً، ويخش عمال الإغاثة في دارفور أن تحدد الحكومة عملها إذا ما فرضت العقوبات على السودان مما ينجم عنه نتائج كارثية في المنطقة التي يعيش فيها ١,٢ مليون لاجئ.

وفي تطور لاحق جاءت زيارة وزير الخارجية البريطانية جاك سترو إلى السودان لحث حكومة الخرطوم على كبح جماح ميليشيا الجنجويد التي تشن حملة إرهابية في الولايات الغربية لدارفور.

ويقول مسؤولون بريطانيون كبار انهم يركزون على تشجيع حل أفريقي للمسألة، إذ بعد الحرب في أفغانستان والعراق ترفض بريطانيا الاشتراك بالمزيد من العمل العسكري الذي قد يبدو هجوماً غربياً على بلد عربي أو مسلم، وتدعم من ذلك مباحثات السلام بين الخرطوم ومتمردي دارفور، التي تراعاها نايجيريا كما تقدم الدعم بالمال والخبرات لقوات المراقبة الأفريقية التي بدأ انتشارها في دارفور، كما يقول المسؤولون البريطانيون انهم سوف يساندون انتشار قوة الاتحاد الأفريقي المكونة من (٣٠٠) رجل ويحثون الدول العربية على المساهمة بقواتها.. وتقول الانتقادات ان من السذاجة توقع قيام حكومة السودان المتهمة بدعم الجنجويد بإعادة الأمن، غير أن مسؤولاً بريطانياً كبيراً قال ان أكثر الطرق فاعلية لتوفير الأمن في دارفور تشجيع الحكومة السودانية على ذلك. وتشير بعض المصادر إلى أن بريطانيا ترغب في تبرئة الخرطوم وقولها أن من الصعب التحدث بدقة عما يجري في منطقة بعيدة بحجم فرنسا وقول مسؤولين بريطانيين ان لا أحد يستطيع الإحاطة بدافور بشكل كامل بمن فيهم بريطانيا في حين تشير مصادر أخرى إلى تأكيد مسؤولين بريطانيين تفاقم الأزمة في دارفور بسبب البطء الكبير في عمليات الإغاثة وتعويقها من قبل حكومة السودان ووصول المساعدات الغذائية إلى ٦٥٪ فقط من المحتاجين إليها حسبما تشير إليه الأمم المتحدة وأنه على الرغم من الخطوات التي اتخذتها السودان إلا أنه في بعض المناطق ليس هناك ما يدل على استجابة حكومة السودان لكل شروط مجلس الأمن.

ولا يزال مسؤولون بريطانيون يصرحون بأنهم لا يعتقدون أن حكومة السودان ستقدم مرتكبي الجرائم المعروفين إلى العدالة، وهذا شيء تريد بريطانيا أن تراه، كما لم تسع الحكومة السودانية إلى ضمان الأمن في دارفور وحولها، ووضعت القيود على دخول وكالات الإغاثة إلى دارفور على الرغم من أن توني بلير كان قد ألمح إلى أن بريطانيا قد تستعد لتدخل عسكري، لا ترغب فيه، ولا تنوي الولايات المتحدة الأمريكية ولا الاتحاد الأوروبي هما أيضاً إرسال قوات إلى دارفور، وبدلاً من ذلك فإن بريطانيا تعتمد على الاتحاد الأفريقي الذي اقترحت نايجيريا أن يزيد الاتحاد عدد المراقبين إلى ثلاثة آلاف جندي، كما تحب حكومة بريطانيا أن ترى قوات من شمال أفريقيا العربية في المنطقة وسيكون ذلك برأيها مقبولاً أكثر من الحكومة السودانية الناطقة باللغة العربية.

ترجمة وإعداد: زينب محمد
عن الصحافة البريطانية

في رسالة لـ (المدى)

رجل اعمال كندي يوضح ملابسات ورود اسمه في قوائم (النفط مقابل الولاء)

آرثر ميلهولاند رجل اعمال كندي ورد اسمه في قائمة (النفط مقابل الولاء) التي نشرتها (المدى).

في هذا المقال يوضح السيد ميلهولاند آلية الصفقة وكيفية التعامل من قبل الاجهزة العراقية مع هذه القضية، ننشر مقالته المرسلة (للمدى) عملاً بحرية النشر.اظهر التحقيق الذي اثير بعد نشر ملفات في شهر كانون الثاني ضمت اسماء ٢٧٠ لشركات ووكالات واشخاص زعم انهم استلموا رشاوى في برنامج الغذاء مقابل النفط.

ضمت هذه القائمة اسم مدير دائرة البرامج العراقية التابع للامم المتحدة وشركة مرتبطة بابن رئيس الامم المتحدة كوفي انان، وقد انكرت كلا الشخصيتين ارتكابهما أي عمل مخالف للقوانين. وكان اسم السيد ميلهولاند موجوداً في القائمة ايضاً، والذي انكر استلامه او دفعه لاية رشاوى.

ان شركة اويل اكسيكو قد وقعت عدداً من العقود في ظل ذلك البرنامج ولكنهم قد شاركوا في تسليم شحنتين فقط من النفط في عام ١٩٩٨ وعام ١٩٩٩، تضمنت كلتا الشحنتين مليوني برميل وتم التنفيذ خلال عقد الامم المتحدة وورقة التصديق. وتم دفع المبالغ الى الامم المتحدة عبر هذا العقد.

وذكر السيد هولاند ان الموظفين العراقيين لم يكونوا يطلبون اية مبالغ اول الامر وبدا ان البرنامج قد حقق بعض التقدم ولكن الموظفين السابقين التابعين لشركة تسويق النفط العراقي (سومو) عام ١٩٩٩ بدأوا يطالبونه بدفع (اجور اضافية) كشرط لاتمام العقود واستمرت الطلبات على دفع هذه الرشاوى طوال عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢، وبدأت تزداد تعقيداً.

واضاف ان العراق قد صدر من النفط بما يعادل (٢,٢) مليون برميل نفط يومياً كجزء من جهد برنامج النفط مقابل الغذاء.

وفي هذا البرنامج فإن عقود شراء النفط كان يجب ان توقع مع شركة (سومو) اما جميع المبالغ فكان من المفروض ان تودع باسم الامم المتحدة.

وكان على العراق ان يستعمل المبالغ النقدية في شراء الغذاء والدواء تحت اشراف الامم المتحدة.

وذكر السيد ميل هولاند ان الموظفين العراقيين كانوا يطالبون بأن تتجه اموال الاجور الاضافية الى شركة (سومو) مباشرة.

ان الاجور الاضافية كانت تبلغ ٢٥ سنتاً عن كل برميل من نفط كركوك وان الشحنة تتوجه حسب ذلك الى اوربا، وثلاثين سنتاً عن البرميل من نفط البصرة الخفيف والشحنة تتوجه كلياً الى امريكا الشمالية. واخبره الموظفون العراقيون ان عليه ان يودع المبالغ الاضافية في حساب في المصرف الوطني الاردني في عمان.

وذكر السيد ميل هولاند: لقد اعتذر الرجال العاملون في شركة (سومو) لقد قالوا لي، ارثر لسنا نحن المسؤولين، ثم وجهوا اصابعهم نحو السقف، بمعنى ان الامر قد جاء من فوق أي من صدام نفسه، من القصر، وحين رفض هذا المطلب فإنهم تحولوا الى حالة اكثر تجهماً، قالوا له: اذا دفعت الاجور سوف ندعك تغادر العراق، اجبتهم: كلا.

و قال ان الموظفين قد اخبروه ان عليه ان يدفع نصف الارباح التي حصلت عليها شركة اويل اوكسلوا في احد العقود النفطية الى مجموعة تتواجد في الولايات المتحدة. وقال انه لا يعرف افراد هذه المجموعة ولكنه ظن انهم من المتعاطفين مع الحكومة العراقية.و اضاف (ولكنهم ليسوا ارهابيين).

(حقاً كان اولئك يحاولون العثور على شركات غربية كشركتنا من اجل كسر الحصار).

وذكر ايضاً بأنه كان على كل شركة تعمل على تصدير بضائع للعراق ان تدفع اجوراً اضافية تصل الى ١٠٪ كرشاوى الى الموظفين العراقيين، لقد كان الجميع يعرف هذا، كل شخص يعمل في مجال الاستيراد والتصدير عليه ان يدفع هذا المبلغ.

وبعد اجراء المزيد من التحقيقات لهذا البرنامج، فقد تم الكشف عن مئات الملايين من الدولارات على شكل رشاوى على حد زعمهم مدفوعة الى موظفين عراقيين والتي اودعت في حسابات مصرفية في بلدان عديدة.

لقد زار السيد ميل هولا ند العراق مرات عديدة، وكان منتقداً بشكل صريح للعقوبات والاحتلال الاميركي.

قال انه عمل على ان يكون اسلوب شركة (اويل اكس يكو) العاملة في برنامج الغذاء مقابل النفط لمساعدة المواطنين في هذا البلد وهو يستنكر أي تلميحات بأنه عمل لصالح نظام صدام.

وذكر بأنه يرحب بمراجعة للامم المتحدة لبرنامج الغذاء مقابل النفط. (لم يكن المشروع فشلاً ذريعاً من منظور انساني من جهة، رغم انه من جهة اخرى كان يتخلله الفساد).

والسؤال من وجهة نظر دبلوماسية هل كانوا على علم بهذا الفساد، ثم اهملوه ليقولوا بأنه امر موروث من النظام وهو اهون الشرين.

ستون عاماً على تأسيسها

مشروع تأسيس منظمة الأمم المتحدة

قبل ٦٠ سنة تم وضع مشروع معاهدة الأمم المتحدة ففي الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٤٥ تأسس منظمة الأمم المتحدة وكانت لهذا تأسست قصة ومحطات تاريخية.

أختتم الرئيس الأمريكي هاري ترومان أعمال المؤتمر الدولي في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ بهذه الكلمات: (على الأمم العظمى في هذا العالم أن تكون مثالاً في كيفية إرساء العدالة على المستوى الدولي. ومبدأ العدالة هو الحجر الأساس لهذه المعاهدة. وهذا المبدأ هو الفكرة الرئيسة التي يجب أن توضع موضع التطبيق ليس فقط عن طريق الكلام، وإنما من خلال خطوات محددة ومستدامة للإرادة الحرة).

وعلى مدى شهرين كاملين عمل ممثلو الدول المشاركة بعيداً عن أحداث الحرب في المحيط الهادي وفي أوروبا من أجل وضع نظام لما بعد الحرب يجسد في الوقت نفسه نظاماً عالمياً جديداً. وكانت الحرب في أوروبا قد انتهت ولم يعد استسلام اليابان سوى مسألة وقت.

وذكّر ترومان في بداية المؤتمر المؤتمرين بكلمات جياشة بالدور الفاعل والقوة المحركة لعقد المؤتمر الذي لعبه سلفه فرانكلين روزفلت الذي توفى قبل أسبوعين من افتتاحه حيث قال (يدين المؤتمر بوجوده للرؤية البعيدة لفرانكلين روزفلت ولخياله وعزمه، وأنتم هنا مهندسو عالم أفضل، وبين أيديكم يقع مستقبلنا، ومن خلال عملكم هنا سوف نعرف قريباً ما إذا كانت البشرية المثخنة بالآلام قادرة على تحقيق العدالة والسلام الدائم).

وسبق انعقاد هذا المؤتمر عدة مؤتمرات للحلفاء حيث إن التصورات الأولية لإقامة منظمة دولية ظهرت في لقاء بين (روزفلت) و (ونستون تشرشل) عام ١٩٤١ بعدما اتفقا على معاهدة الأطلسي التي تمحورت حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ومنع العنف، ولكن بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربر في كانون الأول ١٩٤١ حصل وبعد أسابيع قليلة تحالف سياسي حيث وقعت ٢٦ دولة بينها اليونان وجنوب أفريقيا في الأول من كانون الثاني على إعلان الأمم المتحدة ويهدف الإعلان في جوهره إلى الدفاع عن الحرية والاستقلال في وجه ألمانيا واليابان وحلفائهما. وبعد عدة خطوات حصل الانعطاف في شهر آب من عام ١٩٤٤ في (دمبارتون اوكس) من العاصمة واشنطن.

وكانت الحرب قد بدأت تدنو من نهايتها بعدما نجح الإنزال في النورماندي وحرر الجيش الأحمر مينسك وتقدم نحو الغرب. واتفق ممثلو الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين) على مشروع معاهدة الأمم المتحدة الذي وضعته الولايات المتحدة وجرى التوقيع عليه في التاسع من تشرين الأول.

وهذا الاتفاق قد وضع عملياً حجر الأساس لمؤتمر سان فرانسيسكو التأسيسي الذي وافقت على تنفيذه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا في قمة يالطا التي عقدت مطلع عام ١٩٤٥.

وعشية انعقاد المؤتمر لم يكن أحد أكثر فرحاً من الكاتب الألماني توماس مان الحاصل على جائزة نوبل للآداب بسبب الفرص التي يفتحها هذا المؤتمر في تحقيق السلام والحرية والعدالة حيث قال توماس مان في هذه المناسبة: (لا يوجد إنسان مثل الكاتب الذي يتطلع إلى تحقيق النجاح في سان فرانسيسكو وإلى إرساء حجر الأساس للسلام بين الشعوب. سلام في حرية وعدالة).

بهاء محمود علوان
عن (ديوتش ويل)